الأمم المتحدة S/2013/384

مجلس الأمن

Distr.: General
28 August 2013
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا

أولا – مقدمة

١ – في رسالة مؤرخة ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ (S/2010/661)، وافق رئيس مجلس الأمن على تمديد ولاية مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا (المكتب) حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، وطلب إليّ تقديم تقرير كل ستة أشهر عن تنفيذ المكتب لولايته المنقحة.

٢ – ويغطي هذا التقرير الفترة الممتدة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣. وهو يتضمن لمحة عامة عن التطورات على المستوى الوطني والتطورات الشاملة لعدة قطاعات والتطورات عبر الحدود في غرب أفريقيا، كما يعرض الأنشطة التي قام بها المكتب في مجالات الدبلوماسية الوقائية، والإنذار المبكر، وبناء القدرات للتصدي للتهديدات والتحديات الناشئة التي تعترض السلام والاستقرار الإقليميين. ويتضمن التقرير أيضا عرضا للجهود التي بذلها المكتب لتوطيد أوجه التآزر مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا واتحاد نهر مانو والاتحاد الأفريقي، في مجال تعزيز السلام والاستقرار في هذه المنطقة دون الإقليمية.

ثانيا – التطورات والاتجاهات في غرب أفريقيا

ألف – الاتجاهات السياسية

٣ – منذ صدور تقريري الأخير المؤرخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ (S/2012/977)، ظلت تداعيات الأزمات التي اندلعت في مالي وفي منطقة الساحل والتوترات المتصلة بالانتخابات في عدد من البلدان وعدم اكتمال العملية الانتقالية في غينيا – بيساو تسيطر على المشهد السياسي في غرب أفريقيا. وفي مالي، ومع انطلاق العمليات العسكرية التي قادتها

020713 020713 13-37127 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

فرنسا في كانون الثاني/يناير، قامت الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بحشد ونشر قوات تحت راية بعثة الدعم الدولية في مالي بقيادة أفريقية من أجل مساعدة قوات الدفاع والأمن في مالي على استعادة سيادة البلد وسلامته الإقليمية.

٤ - وسلّطت العمليات العسكرية في مالي الضوء على ضرورة تعزيز التعاون الإقليمي في المجال الأمني وعلى ضرورة اتخاذ تدابير محلية أكثر صرامة لمنع الجماعات الإرهابية من التسلل من البلدان المجاورة. وفي هذا الصدد، تم تنفيذ عدد من المبادرات على المستوى دون الإقليمي، ولا سيما استراتيجية لمكافحة الإرهاب اعتمدتها هيئة رؤساء الدول والحكومات التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا أثناء قمتها العادية الثانية والأربعين التي عقدت في ياموسوكرو في ٢٧ و ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٣. وفي غضون ذلك، اتخذ مجلس الأمن القرار ٢١٠٠ (٢٠١٣) الذي أنشأ بموجبه بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي وقرر نقل صلاحيات بعثة الدعم الدولية إلى البعثة المتكاملة في ١ تموز/يوليه. وفضلا عن الشواغل الأمنية، ستركز الأمم المتحدة في المقام الأول على عملية التحاور والمصالحة وتهيئة الظروف المواتية لإجراء انتخابات.

٥ - ورغم التقدم المحرز صوب بناء مؤسسات ديمقراطية وفعالة في هذه المنطقة دون الإقليمية، ما زالت عدة بلدان تواجه توترات متصلة بالانتخابات. ففي توغو وغينيا وموريتانيا، لا تزال هناك اختلافات في وجهات النظر بين الحكومات وأحزاب المعارضة بشأن إجراء انتخابات تشريعية. وفي توغو وغينيا، تصاعدت حدة التوترات لتتحوّل إلى مظاهرات عنيفة أسفرت عن خسائر في الأرواح وأضرار في الممتلكات. وفي كوت ديفوار، قاطع الحزب الحاكم السابق، المعروف باسم الجبهة الشعبية الإيفوارية، الانتخابات المحلية التي جرت في ٢١ نيسان/أبريل مما أسفر عن وقوع حوادث عنف متفرقة. وفي غامبيا، لم تُنفَّذ الإصلاحات الضرورية لكفالة إجراء انتخابات حرة ونزيهة قبل إجراء الانتخابات المحلية مما دفع أحزاب المعارضة إلى الانسحاب من المشاركة فيها.

٦ - ورغم هذه التحديات، شهدت المنطقة دون الإقليمية تطورات إيجابية في مجال التعاون والتكامل الإقليميين. وفي شباط/فبراير التزمت حكومتا غينيا وكوت ديفوار بحل النزاع القديم العهد بينهما بشأن قرية كبيابا الحدودية بسبل سلمية عن طريق سحب القوات المسلحة التابعة لكلا البلدين من هذه المنطقة وإنشاء لجنة مشتركة لترسيم الحدود. وبالمثل، تم فض النزاع الحدودي بين بوركينا فاسو والنيجر بحكم صادر عن محكمة العدل الدولية في ١٦ نيسان/أبريل ٢٠١٣ حيث أعيد بموجب هذا الحكم ترسيم الحدود بشكل مُرض لكلا الطرفين.

باء – الاتجاهات الأمنية، بما في ذلك الإرهاب، والأمن البحري، والاتجار بالمخدرات، والجريمة المنظمة

٧ – هناك ثلاث مناطق جغرافية لا تزال تشكِّل مصدراً كبيرا لانعدام الاستقرار في غرب أفريقيا، وهي حوض نهر مانو، وخليج غينيا، ومنطقة الساحل. وفي حوض نهر مانو، لا تزال الحالة متقلِّبة عموما، ويعود ذلك أساسا إلى تفاقم ظاهرة انعدام المساواة في الدخل وما يصاحبها من توترات اجتماعية، وإلى البطالة في صفوف الشباب، وتدهور البيئة، وضعف قطاعي الأمن والعدالة، وعدم اكتمال عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ومما يفاقم هذه التحديات الداخلية المحدِقة بالاستقرار سهولة اختراق الحدود الوطنية مما يسهّل انتقال الأسلحة والعصابات الإجرامية دون أي عوائق عبر الحدود. وفي خليج غينيا، اتخذت التهديدات العابرة للحدود بعدا جديدا نتيجة للقرصنة وغيرها من أشكال الجريمة المنظمة. أما الأزمة في مالي وهشاشة الوضع في منطقة الساحل، فلا تزال تؤثر على البلدان الأخرى في غرب أفريقيا، وهي تكشف في الوقت ذات عن ترابط التهديدات عبر الوطنية في هذه المنطقة دون الإقليمية.

٨ – وعلاوة على ذلك، يبدو أن التطرف الديني والإرهاب ينتشران في جميع أنحاء غرب أفريقيا وخارجها. ويتضح ذلك من خلال أزمة الرهائن التي حدثت في مصنع تيقنتورين للغاز قرب مدينة إن أميناس في الجزائر في ١٦ كانون الثاني/يناير، واختطاف أسرة فرنسية في الكاميرون في ١٩ شباط/فبراير. وإضافة إلى ذلك، وقع في النيجر في ٢٣ أيار/مايو اعتداءان نفذهما حركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا استهدفا ثكنات عسكرية في شمال مدينة أغاديز، ومصنعا لليورانيوم في مدينة أرليت الواقعة شمال وسط البلد. وبدورها قامت جماعة بوكو حرام المقاتلة، بتوسيع نطاق أنشطتها خارج إقليم نيجيريا، وهكذا أصبحت تشكل تهديدا للاستقرار في المنطقة بأكملها. ونتيجة لارتفاع مستوى العنف في منطقة الشمال الشرقي من البلد، أعلن الرئيس النيجيري غودلاك جوناثان، في ١٤ أيار/مايو، حالة الطوارئ في ثلاث ولايات هي بورنو ويوبي وأداماوا. وبعد ذلك في ١٥ أيار/مايو، انتقل الجيش النيجيري بأعداد كبيرة إلى هذه الولايات للتصدي لتنظيم بوكو حرام. وفي ٤ حزيران/يونيه، صنفّت الحكومة النيجيرية رسميا هذه المجموعة والجماعة المشبوهة المتفرعة عنها المعروفة باسم ''أنصار'' بأنها مجموعة ''غير قانونية وإرهابية''، وسنّت قانونا يحظرهما.

٩ – واتضحت محدودية القدرات الإقليمية على إقامة آليات أمنية جماعية في غرب أفريقيا نتيجة لعدم كفاية تصديها للأزمة في مالي، وكذلك نتيجة لعجز دول منطقة الساحل عن تعزيز مراقبة الحدود ومكافحة الإرهاب. وقد سلطت الأزمتان في مالي وغينيا – بيساو

الضوء أيضا على التحديات التي تواجهها مؤسسات قطاع الأمن الواهنة وعلى التهديدات الناجمة عن الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية في غرب أفريقيا. ورغم إحراز بعض التقدم على مستوى مبادرات إصلاح القطاع الأمني في غينيا - بيساو وغينيا، فإن الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لم تُكمل بعد صياغة مشروع الإطار السياسي وخطة العمل بشأن إدارة القطاع الأمني.

١٠ - وأكدت عمليات ضبط المخدرات في المنطقة دون الإقليمية أن غرب أفريقيا لا يزال يمثِّل نقطة عبور للاتجار غير المشروع بالمخدرات. ووفقا لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، تمت مصادرة ١٢٧ كيلوغراما من الهيروين في كانون الثاني/يناير في ميناء كوتونو، بنن؛ وتمت مصادرة ٢٨٢ كيلوغراما من الكوكايين في شباط/فبراير في ميناء تيما، غانا؛ وتمت في آذار/مارس مصادرة ١٦٨ كيلوغراما من الكوكايين في المياه الإقليمية للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية كانت قد انطلقت من السنغال؛ وتمت مصادرة ١٤ كيلوغراما من الميثافيتامين في مطار لومي الدولي في توغو. وفي ٢٣ آذار/مارس، تم اعتراض سفينة تحمل طنين من الكوكايين من جمهورية فنزويلا البوليفارية في عرض البحر، على مسافة ٧٠٠ ميل جنوب غرب الرأس الأخضر. وفي نيسان/أبريل، صادرت قوات الأمن الموريتانية، قرب الحدود الجزائرية، قرابة الطن من تشكيلة متنوعة من المخدرات غير المشروعة التي كانت قادمة من شمال مالي، مما يؤكد استمرار استخدام الطريق الصحراوية. ويبعث الاتجار بالأدوية المغشوشة وإنتاج الميثافيتامين وإدمان المخدرات على قلق متزايد في المنطقة دون الإقليمية.

١١ - ولا تزال القرصنة في خليج غينيا تشكل تهديدا للأمن وللأنشطة الاقتصادية في البلدان المتأثرة بها. وبين ١ كانون الثاني/يناير و ٢٩ أيار/مايو، أبلغت المنظمة البحرية الدولية عن ٢٩ حالة ارتكاب جرائم قرصنة وسطو مسلح في مياه غرب أفريقيا أو محاولة ارتكابها، مقارنة بـ ٣٠ حالة في عام ٢٠١٢. ومن أصل هذه الحوادث الـ ٢٩ المبلَّغ عنها، كانت أربع حوادث تتعلق باختطاف أربع سفن تم الإفراج عنها فيما بعد. وعلاوة على ذلك، تم الإبلاغ عن وقوع إصابة في ٤ شباط/فبراير، عندما أطلقت النيران على ناقلة نفط في مرسى لاغوس مما أسفر عن مقتل أحد أفراد الطاقم. وسيُعقد مؤتمر قمة لرؤساء الدول في الكاميرون في ٢٤ و ٢٥ حزيران/يونيه لوضع استراتيجية إقليمية لمكافحة القرصنة في خليج غينيا تلبية للطلب الذي تضمنه قرار مجلس الأمن ٢٠٣٩ (٢٠١٢). واعتمدت القمة مدونة السلوك بشأن منع وقمع القرصنة، والسطو المسلح ضد السفن، والأنشطة البحرية غير المشروعة في غرب ووسط آسيا، التي تحدد شكل الاستراتيجية الإقليمية، وتمهد الطريق أمام اعتماد صك ملزم قانونا. وفي غضون ذلك، تتواصل عملية التصديق على الاستراتيجية البحرية المتكاملة

وخطة التنفيذ اللتين أعدهما الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بناء على مشاورات مع خبراء مستقلين ومنظمات من المجتمع المدني ووسائل الإعلام.

١٢ - وقد انخفض عدد الهجمات عبر الحدود بين ليبريا وكوت ديفوار نتيجة للجهود المستمرة التي تبذلها حكومتا البلدين، وذلك بدعم من بعثة الأمم المتحدة في ليبريا وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار. غير أن الوضع لا يزال متوترا في ظل الأنباء الواردة عن وجود مرتزقة ومقاتلين سابقين وعناصر مسلحة أخرى فضلا عن عدم التحكم في تداول الأسلحة.

جيم - الاتجاهات الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية

١٣ - وفقا للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، سجّلت منطقة غرب أفريقيا خلال النصف الأول من عام ٢٠١٣ نسبة نمو اقتصادي تناهز ٧ في المائة، مقابل ٤,٥ في المائة على مستوى القارة بأسرها، بينما ظل معدل التضخم في حدود ٧,٣ في المائة في جميع أنحاء المنطقة دون الإقليمية. أما البلدان التي سجلت أعلى معدلات نمو، وهي ليبريا بنسبة ٨,٣ في المائة، وسيراليون بنسبة ١٩,٧ في المائة، وكوت ديفوار بنسبة ٩,٨ في المائة، فتوجد في حوض نهر مانو وهي المنطقة الأكثر رخاء ولكنها الأكثر هشاشة من الناحية السياسية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بذل جهودها الرامية إلى تحقيق التكامل الاقتصادي والنقدي بحلول عام ٢٠٢٠، بإطلاق برنامج يهدف إلى تطوير البنى التحتية، والاستثمار في الزراعة، وتشجيع تشغيل الشباب.

١٤ - ورغم هذا الأداء الاقتصادي القوي، لا تزال منطقة غرب أفريقيا تعاني من ارتفاع مستويات الفقر ومن التوزيع غير المتكافئ للثروات ومن ارتفاع معدلات البطالة في صفوف الشباب ومن الكوارث الطبيعية المتكررة. وبالمثل، فإن استمرار ارتفاع أسعار الغذاء والوقود ما زال يؤثر على الظروف المعيشية لفئات كبيرة من السكان. وتعد مؤشرات التنمية البشرية من بين الأدنى في العالم.

١٥ - ولا تزال تداعيات انعدام الأمن الغذائي وأزمة سوء التغذية في منطقة الساحل والتشرد نتيجة النزاع في مالي والحالة الأمنية في شمال شرق نيجيريا تسيطر على الحالة الإنسانية في غرب أفريقيا. فمنطقة الساحل ما زالت تتضمن حوالي ١١,٤ مليون شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي ويحتاجون إلى المساعدة. وفي بعض المناطق من بوركينا فاسو وغينيا وغينيا - بيساو وليبريا وسيراليون، يعاني الأطفال دون سن الخامسة من سوء تغذية حاد عام يفوق عتبة الطوارئ. وباستثناء نيجيريا، التي تساهم بـ ٥٠ في المائة من إنتاج الحبوب في المنطقة، جنت بلدان منطقة الساحل محصولا جيدا في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣.

غير أن الضعف المزمن الذي يعاني منه السكان وارتفاع أسعار المواد الغذائية والعقبات التي تحول دون التنقل لا تزال تحدّ من قدرتهم على التعافي من تبعات جفاف سنة ٢٠١٢ وعلى التكيف مع الأزمات التي قد تواجههم في المستقبل.

١٦ - ويؤثر انعدام الأمن في جميع أنحاء غرب أفريقيا على الحالة الإنسانية أيضا. ففي نيجيريا، أبلغت الوكالة الوطنية لإدارة حالات الطوارئ أنه حتى نهاية شهر نيسان/أبريل ٢٠١٣، كان عدد السكان المشردين بسبب النزاع العشائري وانعدام الأمن قد ارتفع ليصل إلى ٠٠٠ ٣٢ شخص وأن عدد الخسائر في الأرواح لا يقل عن ١٠٠ ١ شخص. أما في ولاية يوبي، فقد تسبب مقتل عشرة عاملين في مجال الصحة على يد عناصر يشتبه بانتمائهم إلى جماعة بوكو حرام أثناء القيام بحملة تحصين ضد شلل الأطفال في ٩ شباط/فبراير وثلاثة أطباء من جمهورية كوريا الشمالية الديمقراطية بعد يومين من ذلك في انتكاس الجهود الرامية إلى القضاء على شلل الأطفال في هذا البلد الذي سُجلت فيه أكثر من نصف حالات شلل الأطفال في العالم.

١٧ - وفي كوت ديفوار، تواصل تحسن الحالة الإنسانية العامة تدريجيا، رغم أن ٠٠٠ ٤٥ من المشردين داخليا لا يزالون موجودين في البلد في حين وجد ٠٠٠ ٨١ لاجئ ملاذاً في البلدان المجاورة. ورغم موجة العودة التي شهدها الربع الأول من عام ٢٠١٣ في إطار عمليات العودة الطوعية إلى الوطن بإشراف مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، فإن انعدام الأمن في غرب البلد حال دون استدامة عمليات العودة. وفي آذار/مارس، شن رجال مسلحون هجمات جديدة في المناطق الواقعة على امتداد الحدود الليبرية مما أدى إلى تشريد عدد يتراوح بين ٠٠٠ ٧ و ٠٠٠ ٨ شخص بشكل مؤقت، وفي أيار/مايو فرّ أكثر من ٤٥٠ شخصا إلى ليبريا. ومنذ اندلاع الأزمة في مالي، أدى عدم الاستقرار في شمال البلد إلى تشريد ما مجموعه ٠٠٠ ٤٧٥ شخص، من بينهم ٠٠٠ ١٧٤ شخصا لجأوا إلى البلدان المجاورة. ومنذ كانون الثاني/يناير، تم تشريد حوالي ٠٠٠ ٦٠ شخص من ديارهم، وتم تشريد ٠٠٠ ١٠ شخص آخر إلى موقعين في منطقة كيدال.

دال - الاتجاهات المتعلقة بالحوكمة الرشيدة وسيادة القانون وحقوق الإنسان

١٨ - تعرقلت الجهود الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في غرب أفريقيا بسبب عدم الاستقرار السياسي والتوترات المتعلقة بالانتخابات والعنف القبلي وخطر الإرهاب المتنامي. ولا تزال هناك حالات مزعومة من القتل خارج نطاق القضاء والاختفاء القسري لم يجر التحقيق فيها بشكل كامل بعد. ولا يزال التقدم بطيئا في حالات أخرى تجري المحاكمات فيها. وعلى الرغم من ذلك، اتخذ عدد من بلدان غرب أفريقيا بعض الخطوات

الإيجابية الرامية إلى تعزيز ثقافة الحوكمة الرشيدة وسيادة القانون. ولا يزال يلزم القيام بالكثير في مجال بناء قدرات مؤسسات الدولة في المنطقة من أجل التصدي للإفلات من العقاب، على النحو المطلوب في إعلان باماكو الذي تم اعتماده في المؤتمر الإقليمي المعني بمكافحة الإفلات من العقاب وبالعدالة وحقوق الإنسان في غرب أفريقيا الذي تم تنظيمه برعاية مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، وعقد في باماكو في الفترة من ٢ إلى ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١.

١٩ - وفي الوقت نفسه، ظل المجتمع المدني في غرب أفريقيا، ولا سيما منظمات المرأة، ملتزما بتخفيف حدة التوتر وتعزيز ثقافة الحوكمة الرشيدة، ومنع النزاعات على الصعيد المحلي. وتتواصل الجهود الرامية إلى تعزيز التنسيق بين الشبكات النسائية في المنطقة دون الإقليمية، من خلال الجهود التي يبذلها الفريق العامل المعني بالمرأة والسلام والأمن في غرب أفريقيا الذي أنشأه في عام ٢٠٠٩ مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة.

ثالثا - أنشطة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا

ألف - المساعي الحميدة للأمم المتحدة وأنشطتها في مجالي توطيد السلام ومنع نشوب النزاعات

٢٠ - خلال الفترة قيد الاستعراض، واصل المكتب بذل المساعي الحميدة باسم المنظمة، مركزا على تعزيز العمليات والمؤسسات الديمقراطية في جميع أنحاء المنطقة، وبشكل خاص على معالجة التوترات المتصلة بالانتخابات في غينيا، وعلى إعادة العمل بالنظام الدستوري في مالي.

مالي ومنطقة الساحل

٢١ - واصل ممثلي الخاص لغرب أفريقيا، سعيد جنيت، العمل بشكل وثيق مع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، وكذلك مع أصحاب المصلحة في مالي والجهات المعنية على الصعيدين الإقليمي والدولي، لتوفير الدعم من أجل تنفيذ المفهوم الاستراتيجي بشأن مالي الذي جرى اعتماده في اجتماع فريق الدعم والمتابعة المعني بالحالة في مالي المعقود في باماكو في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢. وواصل المكتب أيضا مشاركته في وضع استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل (انظر S/2013/354)، بالتعاون الوثيق مع مكتب المبعوث الخاص لمنطقة الساحل رومانو برودي، والفريق الإقليمي التابع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية

الإقليمية في داكار، والمنسق الإقليمي للشؤون الإنسانية. وفي مالي. وقبل أن تُستأنف أعمال القتال في كانون الثاني/يناير، قدم ممثلي الخاص الدعم للجهود التي يبذلها فريق الوساطة التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا للإعداد للمفاوضات مع الجماعات في الشمال.

٢٢ - ولدى استئناف أعمال القتال، أجرى ممثلي الخاص، دعما لجهود مكتب الأمم المتحدة في مالي ولاحقا بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، مشاورات مع مختلف الجهات المعنية بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٠٨٥ (٢٠١٢)، وكذلك بشأن خيارات التعامل مع الجماعات غير الإرهابية ومع غيرها من ممثلي سكان المناطق الشمالية من أجل التوصل إلى حل دائم للأزمة. وبوجه خاص، أجرى ممثلي الخاص، في مناسبات مختلفة مناقشات مع سلطات مالي الانتقالية في باماكو، ومع رئيس بوركينا فاسو، بليز كومباوري، بصفته وسيط الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المعني بمالي، ومع رئيس مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، كادريه ديزيريه ويدراوغو، وكذلك مع عدد من رؤساء الدول والحكومات في المنطقة. كذلك ترأس وفود الأمم المتحدة المشاركة في جلسات وساطة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ودورات مجلس الأمن، وقمة رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية، وشارك في وفود الأمم المتحدة الرفيعة المستوى إلى اجتماعات فريق المتابعة والدعم المعني بمالي التي عقدت في بروكسل في ٥ شباط/فبراير وفي باماكو في ١٩ نيسان/أبريل. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تعاون بشكل وثيق مع مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ومع رئيسَي مكتب الأمم المتحدة في مالي، وبعثة الدعم الدولية في مالي بقيادة أفريقية، ولاحقا مع رئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، وذلك أجل تشجيع الحوار السياسي وتنفيذ قرار مجلس الأمن ٢١٠٠ (٢٠١٣).

٢٣ - وفي غضون ذلك، وفي سياق وضع استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، قام ممثلي الخاص ومبعوثي الخاص لمنطقة الساحل بزيارة مشتركة إلى السنغال وموريتانيا وبوركينا فاسو والنيجر في الفترة من ١٣ إلى ١٥ شباط/فبراير. واجتمعا مع رؤساء الدول والمسؤولين الحكوميين وقادة المجتمع المدني والأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة لمناقشة التحديات التي تواجه المنطقة والمجالات التي يلزم التدخل فيها لمعالجة الأسباب الكامنة وراء الضعف. وفي نيامي، حضرا الحلقة الدراسية الدولية بشأن الأمن والتنمية في منطقة الساحل والصحراء التي نظمتها حكومة النيجر والمعهد الدولي للسلام ومركز استراتيجيات الأمن في منطقة الساحل والصحراء.

غينيا

٢٤ - خلال الأشهر الستة الماضية شهدت الحالة السياسية في غينيا تطورات إيجابية. ففي الفترة الواقعة بين كانون الثاني/يناير ومنتصف آذار/مارس، تولدت توترات سياسية كبيرة من جرّاء الانقسامات العميقة وانعدام الثقة بين الحكومة والمعارضة، كما نشأ مناخ من عدم الاستقرار، وجرت أحداث عنف لا سيما في كوناكري. وتركزت الخلافات على ثلاث مسائل رئيسية تتعلق بالانتخابات التشريعية التي طال تأجيلها وهي: اختيار شركة ''وايمارك إنفوتك'' (Waymark InfoTech) من جنوب أفريقيا لتكون معنية بالتنفيذ التقني للانتخابات؛ وقيام الرئيس باختيار رئيس اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة، وهو اختيار كان محل اعتراض شديد من جانب زعماء المعارضة؛ ومشاركة المواطنين الغينيين المقيمين في الشتات في الانتخابات المقبلة. وعلاوة على ذلك، تبادل الطرفان اللوم على أعمال العنف والخسائر الفادحة في الأرواح والممتلكات في كوناكري. وقد دفع هذا زعماء المعارضة إلى طلب الوساطة الدولية، الأمر الذي كان قوبِل بمعارضة شديدة من المعسكر الرئاسي.

٢٥ - وكما يعلم أعضاء مجلس الأمن، فقد قمت منذ اندلاع الأزمة ببذل المساعي الحميدة للأمم المتحدة في غينيا عن طريق ممثلي الخاص لغرب أفريقيا، سعيد جنيت. وفي هذا السياق، قام ممثلي الخاص بزيارات عديدة إلى كوناكري، قدم فيها المشورة والتشجيع إلى الطرفين لكي يشاركا في حوار بناء، بالإضافة إلى قيامه في الوقت نفسه ببناء شراكة قوية مع الجهات المعنية من الزعماء الإقليميين وأعضاء المجتمع الدولي الرئيسيين الممثَّلين في البلد. وهكذا وبحلول نهاية آذار/مارس، وعلى الرغم من استمرار الخلافات، اتفق رئيس غينيا ألفا كوندي، وزعماء المعارضة الرئيسيين سيلو دالين ديالو، وسيديا توري، ولانسانا كوياتي على القيام بمناقشة خلافاتهم في ما يتعلق بتنظيم الانتخابات التشريعية. وبناء على اقتراح ممثلي الخاص، جرى أول لقاء مباشر منذ نيسان/أبريل ٢٠١٢ بين الرئيس كوندي والسيد ديالو في نواكشوط، بموريتانيا، في ٢٤ و ٢٥ آذار/مارس، وذلك بحضور رئيس السنغال ماكي سال. وأعرب الجانبان عن استعدادهما للتوصل إلى حل توفيقي من أجل البلد.

٢٦ - وبعد ذلك، وافق الطرفان على الدخول في مناقشات منظمة بشأن تنظيم الانتخابات التشريعية بمساعدة فريق من الميسرين. وبناء على طلب الطرفين، قمت في ١٢ نيسان/أبريل بتعيين ممثلي الخاص في هذا الفريق. وقد ساعد فريق الميسرين الطرفين الغينيين على التعامل مع انعدام الثقة المتبادل الشديد، وكذلك في التغلب على ترددهما المبدئي في التفاوض. ووقَّع الطرفان يوم ٢٤ نيسان/أبريل على ''إعلان مناهضة العنف''، الذي ساعد إلى حد كبير على التخفيف من التوترات السياسية.

٢٧ - ويترأس الحوار وزير خارجية غينيا، ويحضره ممثلون عن الحكومة الغينية وأحزاب المعارضة، وكذلك ممثلون عن فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية والمنظمة الدولية للفرنكوفونية والاتحاد الأوروبي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في غينيا. ويشمل جدول أعماله (أ) المسائل المتعلقة بالمنفذ التقني والسجل الانتخابي؛ (ب) أداء اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة؛ (ج) مسألة التصويت بالنسبة للغينيين المقيمين في الخارج؛ (د) الجدول الزمني الانتخابي.

٢٨ - وقد أحرز أطراف الاجتماع تقدما كبيرا بشأن جميع بنود جدول الأعمال. ووافقوا على مشاركة المواطنين الغينيين الذين يعيشون في سبعة عشر بلدا في الانتخابات؛ وتوصلوا إلى حل وسط بشأن الطرائق الكفيلة بتحسين أداء اللجنة الوطنية الانتخابية المستقلة وشفافيتها؛ كما اتفقوا على سلسلة من التدابير لتعزيز الشفافية والإنصاف في العملية الانتخابية. وفي ١٣ حزيران/يونيه، قام رئيس اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة بإبلاغ ممثلي الخاص والميسرين المشاركين معه بجدول زمني منقح للانتخابات حُدد فيه تاريخ ٢٨ تموز/يوليه موعدا للانتخابات، وتاريخ ١٨ حزيران/يونيه موعدا نهائيا لتقديم الترشيحات للانتخابات التشريعية، كما أعيد فتح باب التسجيل للناخبين لمدة ستة أيام في الفترة من ١٨ إلى ٢٤ حزيران/يونيه. وعلى الرغم من أن قيادة اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة قامت بتقديم الجدول الزمني المنقح باعتباره نتيجة لتوافق الآراء بين أعضائها البالغ عددهم ٢٤، فقد أشار بعض أعضاء اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة إلى أن الجدول الزمني المنقح يشوبه شيء من عدم الاتساق، وأيدهم أحزاب المعارضة في ذلك. واقترحوا إجراء المزيد من المشاورات مع الأطراف، برعاية فريق الميسرين، من أجل التوصل إلى حل توفيقي مناسب بشأن مواعيد جديدة للانتخابات، مع مراعاة جميع القيود المالية والتقنية المتعلقة بالاقتراع. وفي الوقت نفسه، جرى تشجيع الأطراف على مواصلة إبداء المرونة والاستعداد لتقديم التنازلات خلال إجراء المناقشات بشأن المسائل المتبقية بما في ذلك الجدول الزمني للانتخابات. ومن الواضح أن هذه المكاسب هشة ويمكن فقدانها بسهولة. وأثناء وضع الصيغة النهائية لهذا التقرير، كان ممثلي الخاص يستعد للقيام بزيارته التاسعة إلى كوناكري لاستئناف مشاوراته مع الأطراف الغينية.

٢٩ - ولئن كانت المشاكل المعقدة والحساسة التي تواجه غينيا لا تزال بعيدة كل البعد عن الحل، فإن تحول الطرفين من موقف المواجهة إلى الدخول في حوار بناء يبشر بالخير بالنسبة لمعالجة المسائل العالقة. والفضل في التقدم الذي نشهده يعود للمهارات العالية التي يتمتع بها ممثلي الخاص والميسرون المشاركون معه. وكذلك فقد كان للدعم الذي حصلوا عليه من فريق الأمم المتحدة القطري، والمساعدة متعددة الأوجه التي قدمها ممثلو الاتحاد الأوروبي

والمنظمة الدولية للفرانكوفونية وفرنسا في كوناكري، دور لا يستهان به في التقدم المحرز حتى الآن.

غامبيا

٣٠ - في الفترة من ١١ إلى ١٥ شباط/فبراير، قام مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومفوضية حقوق الإنسان بإيفاد بعثة مشتركة للإنذار المبكر إلى غامبيا، لتقييم الحالة السياسية وحالة حقوق الإنسان، ولمتابعة عدد من مسائل حقوق الإنسان، واستكشاف سبل جديدة للتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري. ولوحظ خلال الزيارة أن البلد لا يزال يواجه تحديات سياسية وتحديات في مجال حقوق الإنسان، كما يتضح من القرار الذي اتخذته المعارضة بمقاطعة الانتخابات المحلية في ٤ نيسان/أبريل. وأشارت البعثة في النتائج التي توصلت إليها إلى ضرورة قيام الحكومة بمعالجة التوترات السائدة في ما يتعلق بحقوق الإنسان، والعمليات الانتخابية والقضائية. وقد شكّل الإفراج عن الناشط في مجال حقوق الإنسان، إمام بابا لي، في ١٦ أيار/مايو خطوة إيجابية في هذا الاتجاه.

توغو

٣١ - استمرت التوترات السياسية في توغو مع تواصل التحضيرات للانتخابات التشريعية، المقرر إجراؤها في ٢١ تموز/يوليه، وذلك بالتوازي مع الجهود الرامية إلى استئناف الحوار السياسي، التي لم تتمكن حتى الآن من إقناع المعارضة بالانضمام إلى العملية الانتخابية. وازدادت الحالة تعقيدا بعد حريقين دمرا الأسواق في كارا ولومي يومي ٩ و ١١ كانون الثاني/يناير على التوالي، تم على إثرهما إلقاء القبض على نحو ٢٤ شخصا، بما في ذلك ممثلون عن الأحزاب السياسية المعارضة ومجموعات الشباب ومنظمات المجتمع المدني. وفي الوقت نفسه، تقود مجموعة من السفراء في لومي بالتعاون مع منسق الأمم المتحدة المقيم في توغو جهودا تسعى إلى تعزيز الحوار السياسي بين الحكومة والمعارضة. وفي هذا الإطار، أوفَد المكتب بعثة إنذار مبكر إلى لومي في الفترة من ٢٥ شباط/فبراير إلى ١ آذار/مارس. وأشارت البعثة إلى ضرورة كفالة مشاركة رفيعة المستوى على الصعيد دون الإقليمي، دعما للجهود الوطنية الرامية إلى تيسير الحوار بين الجهات التوغولية المعنية صاحبة المصلحة. وفي الوقت نفسه، بدأ تسجيل الناخبين عن طريق الاستدلال البيولوجي في ٣٠ نيسان/أبريل، ووفقا للجنة الانتخابية الوطنية المستقلة تم تسجيل أكثر من ٣,١ ملايين ناخب. وعلى الرغم من ذلك، نددت المعارضة بعملية التسجيل، ودعت إلى إجراء مراجعة للقائمة الانتخابية. وقد أكد ممثلي الخاص للسلطات التوغولية على استعداده لبذل مساعيه الحميدة، استنادا إلى الخبرة التي اكتسبها في شؤون البلد في عام ٢٠١٢. ولا يزال على اتصال مع منسق

الأمم المتحدة المقيم لرصد الحالة وسيقوم بزيارة توغو قبل الانتخابات التشريعية. وقررت اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة تمديد الموعد النهائي لتقديم الترشيحات من ١٦ إلى ١٩ حزيران/ يونيه ٢٠١٣. وقد أشادت المعارضة بهذا القرار وقدمت ترشيحاتها بحلول الموعد النهائي في ١٩ حزيران/يونيه. وفي الوقت نفسه، أعربت الحكومة عن التزامها بعقد حوار سياسي مع جميع الأطراف فور انتهاء الانتخابات.

لجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة

٣٢ - واصلت لجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة، التي يرأسها ممثلي الخاص، إحراز تقدم نحو تنفيذ حكم محكمة العدل الدولية المؤرخ ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ بشأن الحدود البرية والبحرية بين الكاميرون ونيجيريا. وخلال الدورة الحادية والثلاثين للجنة المختلطة التي عقدت في ياوندي يومي ٢٥ و ٢٦ نيسان/أبريل، أيد وفدا الكاميرون ونيجيريا نتائج بعثة التقييم الميدانية الناجحة التي أوفدت إلى جبال غوتيل، وهي إحدى مناطق الحدود البرية التي يعد الوصول إليها صعبا للغاية. وقد اتفق الطرفان حتى الآن على ٨٩٣ ١ كيلومترا من الحدود البرية التي يقدر طولها بنحو ١٠٠ ٢ كيلومتر. وبعد الانتهاء من المسافة المتبقية، سيتم إعداد الخرائط النهائية للحدود الدولية، للتحقق منها والتوقيع عليها من قبل الطرفين. وستكون هذه الخرائط جزءا من اتفاق للحدود، ما زال يتعين الاتفاق على شكله. وقد وافقت اللجنة المختلطة أيضا على استئناف بناء أعمدة الحدود، الذي كان قد توقف منذ عام ٢٠١١. وفي إطار العملية الجديدة، سيتم بحلول نهاية عام ٢٠١٣ بناء ٣٢٣ عمودا من أعمدة الحدود في الجزء الجنوبي من الحدود البرية وذلك من أصل ٩٢٠ عمودا متبقيا.

٣٣ - وعقدت لجنة المتابعة التي أنشئت لمراقبة تنفيذ اتفاق غرينتري جلستيها الحادية والعشرين والثانية والعشرين في جنيف يومي ٢٧ و ٢٨ آذار/مارس ٢٠١٣ ويومي ٢٧ و ٢٨ أيار/مايو، على التوالي، برئاسة ممثلي الخاص وبمشاركة ممثلي الكاميرون ونيجيريا والدول الأربع الشاهدة على الاتفاق. واستعرضت اللجنة التقارير المقدمة من مراقبي الأمم المتحدة الموفدين إلى باكاسي، وأشارت إلى أنه فيما عدا أعمال اللصوصية في البحر، فقد ساد السلام والهدوء الشاملين في المنطقة. ولاحظت اللجنة أيضا التزام كل من الطرفين باتفاق غرينتري، وكذلك العلاقة الودية بين السكان وقوات الأمن الكاميرونية.

٣٤ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قام الاتحاد الأوروبي، الذي مول أنشطة الترسيم في الفترة من عام ٢٠٠٦ إلى عام ٢٠١٠، بإجراء تقييم مستقل للمساعدة التي قدمها. وسلط التقييم الضوء على الملكية الحقيقية للأطراف، مشيرا إلى الأثر الإيجابي للعملية الرامية إلى التوصل إلى تسوية مستدامة للنزاع الحدودي. وأوصى الاستعراض، في جملة أمور، بتقديم

مساهمة إضافية لاستكمال بناء أعمدة الحدود، إلى جانب ''تدابير مصاحبة'' للتقليل إلى أقصى حد ممكن من خطر حدوث خلافات ونزاعات في المستقبل.

٣٥ - وفيما يتعلق بتدابير بناء الثقة، أطلق ممثلي الخاص نداءً من أجل تمويل البرنامج الاجتماعي والاقتصادي للجنة المختلطة، الذي يركز على المشاريع الإنمائية للمجتمعات الحدودية. وفي هذا الصدد، أعرب الاتحاد الأوروبي عن التزامه بمواصلة توفير التمويل من صندوق التنمية الأوروبي الحادي عشر (٢٠١٤-٢٠٢٠)، في حين أعرب البنك الدولي عن التزامه بتعزيز مشاريع بناء الثقة لصالح السكان المتضررين من ترسيم الحدود.

باء - تعزيز القدرات دون الإقليمية للتصدي للتهديدات المحدقة بالسلام والأمن العابرة للحدود والشاملة لقطاعات متعددة، بما في ذلك القرصنة

إصلاح القطاع الأمني

٣٦ - منذ تقريري الأخير، واصل المكتب دعم تطوير قدرات إصلاح القطاع الأمني والمبادرات المنفذة بقيادة وطنية في المنطقة دون الإقليمية، بالتعاون مع الشركاء الرئيسيين، بما في ذلك إدارة عمليات حفظ السلام، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومكتب دعم بناء السلام. وعلى الصعيد دون الإقليمي، ناقش ممثلي الخاص مع رئيس لجنة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في ١٤ كانون الثاني/يناير مشروع الإطار السياسي وخطة العمل المقدمين من الجماعة بشأن إدارة القطاع الأمني وإصلاحه. وفي ١٤ حزيران/يونيه، في داكار، ناقشت لجنة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا السبل التي يمكن من خلالها دعم تلك العملية.

٣٧ - وتحت إشراف ممثلي الخاص، وبالتعاون مع المنسق المقيم للأمم المتحدة، قدم فريق الأمم المتحدة الاستشاري لإصلاح القطاع الأمني إلى القيادة الغينية المشورة الاستراتيجية والدعم في إعادة تنظيم هياكل الإشراف والمتابعة التي تحكم العملية الوطنية لإصلاح القطاع الأمني، بتمويل من صندوق بناء السلام .

٣٨ - وفي ١٦ كانون الثاني/يناير، قامت لجنة التوجيه الاستراتيجي، وهي أعلى هيئة في اللجنة التوجيهية الوطنية لإصلاح القطاع الأمني، ويرأسها الرئيس كوندي، بوضع رؤية وطنية في مجال الدفاع والأمن. وخلال الاجتماع، أكدت الوزارات الخمس المعنية وهي وزارات الدفاع، والأمن والحماية المدنية، والعدل، والمالية، والبيئة التزامها بإكمال الإطار القانوني، ووضع الصيغة النهائية لسياساتها القطاعية وإدراج الأنشطة ذات الصلة بإصلاح القطاع الأمني في الميزانيات الخاصة بكل منها لعام ٢٠١٣. وفي هذا الصدد، وافق الرئيس

في ١٦ كانون الثاني/يناير على أول قانون غيني لتنظيم الوضع الخاص للشرطة وقوات الحماية المدنية، وذلك بما يتماشى مع التوصيات التي تضمنها تقرير تقييم القطاع الأمني، الذي تم إعداده نتيجة جهود مشتركة بذلتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة وتم تقديمه في أيار/مايو ٢٠١٠. وبعد موافقة المجلس الوطني الانتقالي على قانون السلطة القضائية في ١٧ أيار/مايو، ستدرس المحكمة العليا مدى دستورية هذا القانون قبل إصداره.

٣٩ - ودعما للرؤية الوطنية في مجال الدفاع والأمن، عقد الفريق الاستشاري المعني بإصلاح القطاع الأمني حلقتي عمل أولاهما يومي ٥ و ٦ آذار/مارس والثانية في الفترة من ٨ إلى ١٢ نيسان/أبريل، لوضع الصيغة النهائية للسياسات القطاعية للوزارات الخمس المعنية، والتي تم التحقق من صحتها لاحقا في أيار/مايو. وعلاوة على ذلك، قدم الفريق دعما لعمل المستشار الخاص للرئيس الغيني بشأن إصلاح قطاع العدل، ولا سيما بشأن الأعمال التحضيرية للمرسوم الرئاسي المؤرخ ٢٠ آذار/مارس الذي نصّ على إنشاء اللجنة التوجيهية الوطنية لإصلاح قطاع العدالة.

تهريب المخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية

٤٠ - أكدت هيئة رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في مؤتمر قمتها العادي الثاني والأربعين الذي عقد يومي ٢٧ و ٢٨ شباط/فبراير في ياموسوكرو التزامها بالإعلان السياسي المتعلق بمنع تعاطي المخدرات والاتجار غير المشروع بالمخدرات والجريمة المنظمة في غرب أفريقيا وخطة العمل الإقليمية للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١ لمعالجة المشكلة المتنامية المتمثلة في الاتجار غير المشروع بالمخدرات والجريمة المنظمة وتعاطي المخدرات في غرب أفريقيا وقررت تمديد الخطة لمدة عامين إضافيين. وسيقوم مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا بالاشتراك مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بتقديم الدعم لعملية مراجعة تقودها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا خلال الفترة ٢٠١٣-٢٠١٤.

٤١ - وفي غضون ذلك، عقد الاجتماع الأول لشبكة السلطات المركزية والمدعين العامين لدول غرب أفريقيا في أبيدجان، كوت ديفوار، في الفترة من ٢٨ إلى ٣٠ أيار/مايو، عملا بتوصيات اجتماع الخبراء الذي عقد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢. وتأتي هذه المبادرة، التي يقودها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، في إطار تنفيذ نتائج المؤتمر الإقليمي المعني بمكافحة الإفلات من العقاب وبالعدالة وحقوق الإنسان الذي عقد في باماكو في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ بدعم من مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا. وتهدف

الشبكة إلى تعزيز المعارف بشأن التعاون القضائي في المسائل الجنائية، وكذلك بناء القدرات لمحاكمة حالات الاتجار غير المشروع بالمخدرات وغيرها من الجرائم العابرة للحدود.

٤٢ - وفي إطار الجهود الرامية إلى حشد الدعم لتنفيذ خطة العمل الإقليمية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، شارك ممثلي الخاص، بناء على دعوة من الجماعة، في الإطلاق المشترك في ٢٥ شباط/فبراير في أبيدجان لتقرير مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة المعنون ''الجريمة المنظمة عبر الوطنية في غرب أفريقيا: تقييم المخاطر''. وقدم الممثل الخاص أيضا الدعم لمؤسسة كوفي عنان فيما يتعلق بإطلاق اللجنة المعنية بالتصدي لأثر الاتجار بالمخدرات وبالحوكمة والأمن والتنمية في غرب أفريقيا. وتهدف اللجنة، التي يرأسها الرئيس النيجيري السابق أوباسانجو، إلى تعزيز تنفيذ خطة العمل الإقليمية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وكذلك الجهود الإقليمية والوطنية المبذولة لمكافحة الاتجار بالمخدرات. وساهم مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا أيضا إلى جانب مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في المناقشات التي دارت في اجتماع خبراء مجموعة الثمانية + ٥ بشأن الجريمة المنظمة عبر الوطنية في غرب أفريقيا، الذي عُقد في لندن في ٥ حزيران/يونيه، واستطاع، من خلال تركيز الاهتمام الدولي على هذه القضية خلال عام ٢٠١٣، تسليط الضوء على اعتزام مجموعة الثمانية تعزيز الزخم الذي نتج عن مؤتمرها الوزاري المعقود في باريس في عام ٢٠١١.

٤٣ - وواصل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا الدعوة إلى تعزيز الالتزام السياسي والتنفيذي الدولي بتنفيذ مبادرة ساحل غرب أفريقيا. وتحقيقا لهذه الغاية، اعتمدت اللجنة الاستشارية لبرنامج مبادرة ساحل غرب أفريقيا يوم ١١ آذار/مارس استراتيجية إقليمية منقحة للمبادرة على أن يُنظر فيها في الاجتماع التالي للجنة السياسات الرفيعة المستوى لمبادرة ساحل غرب أفريقيا. وتهدف الاستراتيجية إلى زيادة جهود الشركاء إلى أقصى حد من خلال التركيز على تطوير وحدات الجريمة عبر الوطنية وهيكل إداري إقليمي متصل بها. وفي ١٢ نيسان/أبريل، ناقش ممثلي الخاص مع رئيسة المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)، ميراي بالسترازي، سبل تعزيز الدعم لغرب أفريقيا. وفي هذه الأثناء، واصل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وإدارة عمليات حفظ السلام، والإنتربول التعاون لتنفيذ المبادرة. وبناء على التوصيات السابقة الصادرة عن اللجنة الاستشارية لبرنامج مبادرة ساحل غرب أفريقيا، أوفد الشركاء المنفذون للمبادرة بعثة تقييم إلى سيراليون في الفترة من ٩ إلى ١٩ نيسان/أبريل. وخلصت البعثة إلى مقترحات لتعديل الدعم الدولي المقدم لوحدات الجريمة عبر الوطنية في ضوء تخفيض حجم مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون مستقبلا. وعلاوة على ذلك، بدأت

وحدات الجريمة عبر الوطنية في كل من سيراليون وليبيريا تبادل الزيارات الفنية في شهر آذار/مارس، وذلك في إطار عملية لاستخلاص الدروس المستفادة بهدف تحسين التعاون عبر الحدود.

مكافحة الإرهاب

٤٤ - أيدت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، في مؤتمر قمتها العادي الثاني والأربعين المعقود في ياموسوكرو، استراتيجيتها لمكافحة الإرهاب وخطتها للتنفيذ في هذا المجال، وكذلك الإعلان السياسي بشأن الموقف المشترك ضد الإرهاب. وفي الوقت نفسه، شارك مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا في الزيارة التي قام بها المدير التنفيذي للمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب إلى أبوجا في الفترة من ١٩ إلى ٢٢ شباط/فبراير. وخلال الزيارة، أكدت السلطات الاتحادية النيجيرية التزامها بالتعاون مع الشركاء الدوليين في مجال مكافحة الإرهاب، وطلبت دعما من الأمم المتحدة.

٤٥ - وفي ١٧ أيار/مايو، وصلتني رسالة من الرئيس غودلك جوناثان أبلغني فيها بقراره إعلان حالة الطوارئ في ثلاث ولايات في المنطقة الشمالية الشرقية من نيجريا، في أعقاب تزايد الهجمات الإرهابية في المنطقة، بهدف إعادة الحياة إلى طبيعتها. وفيما يتعلق بالتطورات الأمنية في الشمال الشرقي من نيجيريا، زار ممثلي الخاص نيجيريا يومي ١٠ و ١١ حزيران/يونيه، حيث التقى مع كبار المسؤولين الحكوميين. وقد انتهز هذه الفرصة للتعبير عن دعم الأمم المتحدة للسلطات والشعب في نيجيريا وتضامنها معهما، مع التأكيد على ضرورة ضمان أن تدمج القطاعات الأمنية منظور حقوق الإنسان ضمن عملها. وأكد مجددا للحكومة النيجيرية استعداد الأمم المتحدة مساعدة البلد في تنفيذ الآليات الإقليمية والقارية والدولية وإطار ذي صلة بها لمكافحة التهديد الإرهابي الذي تشكله جماعة بوكو حرام.

القرصنة البحرية في خليج غينيا

٤٦ - عملا بقرار مجلس الأمن ٢٠٣٩ (٢٠١٢)، واصل ممثلي الخاص عمله بشكل وثيق مع مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، لدعم وتيسير اجتماعات الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ولجنة خليج غينيا، من أجل وضع استراتيجية إقليمية لمكافحة القرصنة في خليج غينيا. وفي هذا السياق، عُقد مؤتمر وزاري مشترك بشأن الأمن البحري في خليج غينيا يوم ١٩ آذار/مارس في كوتونو، بنن، بمشاركة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط

أفريقيا. واستعرض المؤتمر الوثائق الاستراتيجية وتحقق من صحتها، بما في ذلك مشروع مدونة السلوك بشأن منع وقمع القرصنة والسطو المسلح ضد السفن والأنشطة البحرية غير المشروعة في غرب ووسط أفريقيا؛ ومشروع مذكرة التفاهم بين الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ولجنة خليج غينيا بشأن السلامة والأمن البحريين في غرب ووسط أفريقيا؛ ومشروع إعلان رؤساء دول وحكومات المنطقتين المتعلق بالسلامة والأمن البحريين في مجالها البحري المشترك. كما مهد الاجتماع المشترك بين الوزارات الطريق لعقد مؤتمر قمة لرؤساء الدول في الكاميرون يومي ٢٤ و ٢٥ حزيران/يونيه.

وضع استراتيجية دون إقليمية لحوض نهر مانو

٤٧ - شجعت قرارات مجلس الأمن ٢٠٠٠ (٢٠١١) و ٢٠٦٢ (٢٠١٢) و ٢٠٦٦ (٢٠١٢) الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا واتحاد نهر مانو على القيام، بدعم من مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، بوضع استراتيجية دون إقليمية للتصدي للتهديدات العابرة للحدود، من قبيل تحركات الجماعات المسلحة والأسلحة والاتجار غير المشروع وبمساعدة عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا، حسب الاقتضاء. وفي ١٤ كانون الثاني/يناير، اتفق ممثلي الخاص ورئيس لجنة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على عقد اجتماع فيما يتعلق بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وفي وقت لاحق، وبعد إجراء مشاورات مع اتحاد نهر مانو، عقد ممثلي الخاص اجتماعا رفيع المستوى بشأن الاستراتيجية دون الإقليمية لحوض نهر مانو في داكار في ٢٩ حزيران/يونيه، لتحديد خطوات ملموسة نحو وضع تلك الاستراتيجية.

جيم - تعزيز الحوكمة الرشيدة واحترام سيادة القانون وحقوق الإنسان وتعميم مراعاة المنظور الجنساني

٤٨ - واصل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا دعم الجهود الرامية إلى حماية حقوق الإنسان وتعميم مراعاة المنظور الجنساني. ففي ٣ نيسان/أبريل، اشترك مع مكتب الأمم المتحدة في مالي في تنظيم حلقة دراسية في داكار بشأن آثار الأزمة في مالي على حقوق الإنسان شاركت فيها أطراف فاعلة من المجتمع المدني. وخلال الدورة الثالثة والخمسين للجنة الأفريقية لحقوق الإنسان وحقوق الشعوب، المعقودة في بانجول في الفترة من ٥ إلى ٢٢ نيسان/أبريل، نظّم مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا حلقة نقاش مع اللجنة والمركز الأفريقي لدراسات الديمقراطية وحقوق الإنسان بشأن حقوق الإنسان وأخطار الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية في أفريقيا.

٤٩ - وفي الفترة من ١٦ إلى ١٨ نيسان/أبريل، اشترك مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومركز جنيف للمراقبة الديمقراطية للقوات المسلحة والفريق العامل المعني بالمرأة والسلام والأمن في غرب أفريقيا في عقد حلقة عمل إقليمية بشأن التخطيط الاستراتيجي. وأفضت حلقة العمل إلى اعتماد برنامج مشترك بشأن الشؤون الجنسانية والسلام والأمن في غرب أفريقيا وكذلك إنشاء مؤسسات وطنية ذات صلة بذلك. وقد افتتح الاجتماع ممثلي الخاص، الذي رحب باعتماد ١١ بلدا من بلدان هذه المنطقة دون الإقليمية البالغ عددها ١٦ بلدا خطة عمل وطنية بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) المتعلق بالمرأة والسلام والأمن.

٥٠ - وفي غينيا، ركّز ممثلي الخاص تركيزا خاصا على كفالة المشاركة الكاملة للمرأة في جهود التيسير التي يبذلها. وقد أدى ذلك إلى إنشاء آلية استشارية للقادة من النساء، اللاتي حصلن فيما سبق على تدريب من مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا بشأن الوساطة في عام ٢٠١٢، واللاتي يجتمعن مرة كل شهرين للمساهمة في جهود التيسير الحالية. وتوفر هيئة الأمم المتحدة للمرأة الدعم لهذه المشاركة بمساعدة من لجنة بناء السلام.

دال - التعاون بين المؤسسات

التعاون بين مؤسسات الأمم المتحدة

٥١ - في ١٢ شباط/فبراير، ترأس ممثلي الخاص الاجتماع الثاني عشر للمديرين الإقليميين وممثلي وكالات الأمم المتحدة العاملة في داكار. وجرى خلال الاجتماع استعراض الحالة السياسية/الأمنية في المنطقة، لا سيما منطقة الساحل، وكذلك القرصنة البحرية والجريمة المنظمة عبر الوطنية وجهود توطيد السلام في حوض نهر مانو. كذلك واصل ممثلي الخاص التشاور الوثيق مع ممثلي الخاصين الآخرين في غرب أفريقيا.

٥٢ - وقد واصل المكتب المشاركة في وضع استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل تماشيا مع قرار مجلس الأمن ٢٠٥٦ (٢٠١٢). واستضاف ممثلي الخاص المناقشات بين مختلف كيانات الأمم المتحدة في داكار في آذار/مارس ٢٠١٣، وساهم بهمة في وضع الصيغة النهائية للاستراتيجية.

التعاون مع الشركاء الإقليميين ودون الإقليميين

٥٣ - منذ تقريري السابق، واصل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا دعم الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في تنفيذ إطار منع نشوب النزاعات. ففي ١٤ كانون الثاني/يناير، سافر ممثلي الخاص إلى أبوجا للاجتماع مع رئيس مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول

غرب أفريقيا لاستعراض الحالة في المنطقة دون الإقليمية. وكذلك قام ممثلي الخاص ورئيس المفوضية باستعراض مجالات التعاون بين مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بما في ذلك مكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة، ووضع إطار استراتيجي لمكافحة القرصنة، ووضع استراتيجية أمنية دون إقليمية لمنطقة نهر مانو، والجهود الرامية إلى وضع استراتيجيات إقليمية بشأن مكافحة الإرهاب وتعزيز حوكمة القطاع الأمني. وفي إطار متابعة الاجتماع، عقد اجتماع مباشر بين مكتبي الأمم المتحدة لغرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في داكار في ١٤ حزيران/يونيه لاستعراض الاتجاهات السياسية والأمنية الحالية في المنطقة دون الإقليمية والاتفاق على مجموعة من المبادرات المشتركة الرامية إلى منع نشوب النزاعات وتعزيز الحوكمة الرشيدة.

٥٤ - وواصل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا أيضا دعم الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في دمج آليات منع نشوب النزاعات ضمن عمليات تخطيط الانتخابات، في إطار تنفيذ إعلان برايا بشأن الانتخابات والاستقرار في غرب أفريقيا لعام ٢٠١١. ففي الفترة من ١٨ إلى ٢٠ حزيران/يونيه، قام المكتب بالشراكة مع الجماعة الاقتصادية ومعهد المجتمع المفتوح لغرب أفريقيا ومنظمة فريدريك إيبرت ستيفتونغ، وهي منظمة غير حكومية، بتنظيم حلقة عمل شارك فيها رؤساء الدول وممثلو اللجان الانتخابية لبلدان المنطقة دون الإقليمية البالغ عددها ١٦ بلدا لوضع استراتيجيات وبرامج تهدف إلى منع العنف المتصل بالانتخابات وإدارته وتخفيف آثاره.

٥٥ - كذلك واصل ممثلي الخاص تقديم المساعدة لاتحاد نهر مانو في أعماله القائمة على الإطار الاستراتيجي المشترك للتعاون من أجل السلام والأمن. وشارك في مؤتمر القمة العادي الثاني والعشرين لرؤساء دول وحكومات الاتحاد، المعقودة في ٣٠ نيسان/أبريل في مونروفيا. وبناء على طلب الأمين العام للاتحاد، قام مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا بدعم عمليتي تقدير التكاليف والبرمجة لخطة اتحاد نهر مانو التنفيذية للسلام والأمن التي اعتمدها مؤتمر قمة رؤساء دول وحكومات اتحاد نهر مانو المعقود في ١٥ حزيران/يونيه في كوناكري. وعقب إيفاد خبير استشاري بصفة مبدئية إلى أمانة الاتحاد، قدم المكتب دعما تقنيا وماليا لتنظيم حلقة عمل لكبار الخبراء الحكوميين، بمشاركة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والأمم المتحدة، عقدت في الفترة من ٢٠ إلى ٢٣ آذار/مارس في كوناكري. وقد نجحت حلقة العمل في تعزيز الخطة التنفيذية وتقدير تكاليفها. وفي حين التزم المكتب بتعزيز قدرات وحدة السلام والأمن، فإن الدول الأعضاء المعنية لم تنتدب حتى الآن موظفين لإنشاء هيكلها.

رابعا – الملاحظات والتوصيات

٥٦ – لا تزال غرب أفريقيا تواجه العديد من التحديات في مجال السلام والأمن، وهي تحديات نشأت بالدرجة الأولى عن عدم الاستقرار في منطقة الساحل، كما تجلى في الآونة الأخيرة في مالي، وكذلك عن آثار الجريمة المنظمة عبر الوطنية وغيرها من التحديات العابرة للحدود التي تؤثر على دول حوض نهر مانو وخليج غينيا.

٥٧ – وقد أبدى قادة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا واتحاد نهر مانو التزاما جديرا بالإشادة بتعزيز القدرات الإقليمية لمنع نشوب النزاعات وبناء هيكل للأمن الجماعي. وإنني أشجع الشركاء الدوليين على تقديم الدعم المتعدد الأوجه لهذه الجهود وهو دعم تمس إليه الحاجة.

٥٨ – وأكرر تقديري لدول غرب أفريقيا ومؤسساتها للدور الذي اضطلعت به في التصدي للأزمة في مالي، بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي وفرنسا. ومع تولي الأمم المتحدة مهام الاتحاد الأفريقي في ١ تموز/يوليه، سنكفل استمرار الحوار الاستراتيجي وتنسيق العمليات مع الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بما في ذلك فيما يتعلق بالحوار والمصالحة. وفي هذا الصدد، فإنني أرحب بالخطوات التي تم اتخاذها بالفعل في إطار جهود الوساطة التي بذلتها الجماعة الاقتصادية بقيادة رئيس بوركينا فاسو، كومباوري، بدعم من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي.

٥٩ – وتسلط المحاولات التي قامت بها مؤخرا جماعات إرهابية لزعزعة استقرار النيجر الضوء على مخاطر تداعي أزمة مالي إلى البلدان المجاورة لها. وهي تذكرنا جميعا أيضا بضرورة استمرار التركيز على منطقة الساحل ودعم الجهود التي تبذلها بلدان المنطقة لمعالجة الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار. وستهدف محاولات الأمم المتحدة في هذا الصدد إلى تكميل التدابير التي اتخذها دول الساحل وغرب أفريقيا والمغرب العربي، وكذلك الكيانات الإقليمية، بما في ذلك الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا واتحاد المغرب العربي وتجمع الساحل والصحراء.

٦٠ – وسيتطلب تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة لمنطقة الساحل التزاما متواصلا من منظومة الأمم المتحدة بأسرها على مدى سنوات. وحتى يتسنى تعظيم الأثر الذي تخلّفه هذه الاستراتيجية على المنطقة، ينبغي أن يستند تنفيذها إلى مشاركة قوية من جانب مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنظومة الأمم المتحدة في المنطقة من أجل إنشاء آلية تمسك المنطقة بزمامها. وسيجري تعزيز قدرات الإنذار المبكر في جميع بلدان منطقة الساحل بقيادة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، بدعم من جميع كيانات الأمم المتحدة المشاركة في تنفيذ الاستراتيجية.

٦١ - ويساورني القلق إزاء التأثير المتنامي للإرهاب على بلدان المنطقة دون الإقليمية، على نحو ما دلت عليه حوادث أخذ الرهائن والهجمات الإرهابية المرتكبة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وأرحب باعتماد الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا للاستراتيجية دون الإقليمية لمكافحة الإرهاب وأدعو المجتمع الدولي إلى دعم تنفيذها. وأحث أيضا بلدان هذه المنطقة دون الإقليمية على العمل من أجل منع التهديدات ومعالجة الظروف التي تساعد على توليد الإرهاب، وعلى تقديم ردود مصممة خصيصا للتصدي لمختلف التهديدات، بما في ذلك الخطابات التي تحرض على العنف والإرهاب.

٦٢ - وأرحب بجهود حكومة النيجر لحل أزمة جماعة بوكو حرام في شمال شرق البلد. وفي حين تؤيد الأمم المتحدة بالكامل جهود نيجيريا للتصدي لأعمال الإرهاب، فإنني أشجع سلطاتها على احترام حقوق الإنسان والتقيد بالقواعد والمعايير الدولية في تنفيذ عملياتها العسكرية.

٦٣ - ولا يزال القلق يساورني بشأن التوترات المتصلة بالانتخابات والتي تؤثر في مستقبل الاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية في عدة بلدان في المنطقة دون الإقليمية. وأرحب بالجهود التي مؤخرا بذلها أصحاب المصلحة الرئيسيون في غينيا، بمن فيهم الرئيس، لخلق الحيز اللازم لإقامة حوار سياسي مع المعارضة، بدعم من فريق الميسرين، بقيادة ممثلي الخاص لغرب أفريقيا. وأناشد جميع أصحاب المصلحة الغينيين أن يقوموا، بسرعة وبشكل فعلي، بالنهوض بعملية الحوار من أجل التغلب على العقبات التقنية والسياسية التي تعترض إجراء الانتخابات التشريعية التي طال انتظارها.

٦٤ - ويساورني قلق بشأن حالات التأخير في إجراء الانتخابات في توغو وموريتانيا. وأُهيب أيضا بالبلدان التي لم يُستعد فيها النظام الدستوري حتى الآن بالكامل، مثل مالي وغينيا - بيساو، أن تواصل العمل صوب إجراء انتخابات حرة ونزيهة. وأكرر استعداد الأمم المتحدة للعمل يدا بيد مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وغيرها من الشركاء لكفالة تقيد البلدان بالأطر المعيارية ذات الصلة، بما في ذلك إعلان برايا بشأن الانتخابات والاستقرار في غرب أفريقيا.

٦٥ - وتمثِّل الجريمة المنظمة عبر الوطنية والاتجار غير المشروع بالمخدرات تهديدين متناميين للسلام والاستقرار في غرب أفريقيا. وأرحب بقرار الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بتمديد خطة العمل الإقليمية الخاصة بها من أجل مكافحة المشكلة المتنامية المتمثلة في الاتجار غير المشروع بالمخدرات والجريمة المنظمة وتعاطي المخدرات في غرب أفريقيا لعامين إضافيين. وأشجع المنظمة على تحديث الخطة وتنقيحها من خلال عملية شاملة وجامعة لمعالجة القضايا المعقدة من قبيل غسل الأموال والتعاون بين المدعين العامين في المنطقة. وأرحب أيضا

بالاستنتاجات التي توصلت إليها بعثة تقييم مبادرة ساحل غرب أفريقيا إلى سيراليون وأدعو المجتمع الدولي إلى تقديم دعم كاف لتنفيذ توصياتها.

٦٦ - ولا تزال حوكمة القطاع الأمني شاغلا رئيسيا فيما يتعلق باستقرار الدول في غرب أفريقيا. وأشجع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على أن تضع الصيغة الأخيرة للإطار السياسي دون الإقليمي وخطة العمل المتعلقين بحوكمة وإصلاح القطاع الأمني، وأن تعتمدهما.

٦٧ - وفي غينيا، سيكون من الضروري الحفاظ على التقدم المحرز في إصلاح القطاع الأمني، لما يمثّله من أهمية حاسمة لاستقرار البلد. وأثني على الالتزام الشخصي والروح القيادية للرئيس ألفا كوندي للمضي في هذا الإصلاح وأطلب إلى الدول الأعضاء الاستمرار في دعم أعمال فريق الأمم المتحدة المعني بإصلاح القطاع الأمني في البلد. وأوصي بتمديد فترة عمل الفريق مرة أخرى حتى يواصل تقديم المشورة الاستراتيجية والمساعدة بشأن العدالة الجنائية بالاشتراك مع الاتحاد الأوروبي، وتعزيز التنسيق الدولي في هذا المجال.

٦٨ - وتشجعني الجهود الجماعية المبذولة على مستوى المنطقة دون الإقليمية لمكافحة القرصنة البحرية التي تشكل تهديدا متناميا للأمن والأنشطة الاقتصادية. وأرحب بالتزام الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ولجنة خليج غينيا لوضع استراتيجية إقليمية لمكافحة القرصنة، بدعم من الأمم المتحدة وفقا للتكليف الصادر في قرار مجلس الأمن ٢٠٣٩ (٢٠١٢). وفي هذا الصدد، أشيد بنتائج المؤتمر الوزاري الدولي بشأن الأمن البحري في منطقة غينيا، المعقود في ١٩ آذار/مارس في كوتونو، الذي مهد الطريق لعقد مؤتمر القمة في الكاميرون في ٢٤ و ٢٥ حزيران/يونيه أرحب بانعقاد القمة في الكاميرون وباعتماد مدونة السلوك المتعلقة بمنع وقمع القرصنة والسطو المسلح ضد السفن والأنشطة البحرية غير المشروعة في غرب ووسط أفريقيا، التي تحدد شكل الاستراتيجية الإقليمية وتمهد الطريق أمام اعتماد صك ملزم قانونا. وأدعو جميع الدول الأعضاء في المنطقة على توقيع وتنفيذ مدونة السلوك؛ كما أدعو الشركاء الثنائيين والدوليين إلى توفير الموارد اللازمة.

٦٩ - وأشيد بلجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة لما حققته من إنجازات في مجال ترسيم الحدود بين البلدين وأشجع الحكومتين على مواصلة جهودهما من أجل حل الأجزاء المتبقية من الخلاف، وذلك بهدف إنجاز الولاية تمشيا مع حكم محكمة العدل الدولية المؤرخ ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢.

٧٠ - وسيُعقد الاجتماع الأخير للجنة المتابعة، الذي تنتهي معه المرحلة الانتقالية عقب نقل السلطة على شبه جزيرة باكاسي إلى الكاميرون، في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ في نيويورك. وفي هذا السياق، أرحب بالتقدم المحرز من خلال التنفيذ الفعال لاتفاق غرينتري. وأشيد برئيس الكاميرون بول بيا ورئيس نيجيريا غودلاك جوناثان لتفانيهما في هذا المثال المبتكر للتوصل إلى حل سلمي للنزاعات الحدودية، بدعم من الأمم المتحدة وإن ما تحقق على مدى العقد الماضي بفضل ما أظهرته قيادتا البلدين من موقف بناء لأمر يبعث على الارتياح، ويوفر مثالا على تسوية المنازعات يمكن أن يحتذى به في العديد من الحالات الأخرى.

٧١ - وفي الختام، أود أن أعرب عن تقديري لحكومات بلدان غرب أفريقيا وللجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي واتحاد نهر مانو، لتعاونها المتواصل. وأعرب أيضا عن تقديري لمنظمات المجتمع المدني وغيرها من الشركاء لاستمرارها في التعاون مع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا على تنفيذ الولاية المنوطة به. وأود أن أعرب عن تقديري لممثلي الخاص، وموظفي المكتب، ولجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة، على ما يبذلونه من جهود لتعزيز السلام والأمن في غرب أفريقيا.